



أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

The impact of the March 2024 decisions on
The investment environment in Egypt

إعداد

الدكتور / مدحت بشري ملك غبريال

دكتورة الاقتصاد والمالية العامة (كلية الحقوق - جامعة بني سويف)

البريد الإلكتروني : medhatmeto34@yahoo.com

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

مستخلص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقييم وتحليل البيئة الاستثمارية في مصر من حيث المقومات السياسية والاقتصادية والتشريعية والإجرائية عن طريق المؤشرات الدولية الكمية والنوعية لأداء الاستثمار الأجنبي في مصر خلال الفترة من ٢٠١١ - ٢٠٢٢، وإزاء تأخر مرتبة مصر في تلك المؤشرات الدولية؛ كان لابد من اتخاذ قرارات سريعة لتحفيز أداء نمو الاقتصاد المصري، وهو ما فعلته الحكومة المصرية في مارس ٢٠٢٤، وقد شملت تلك القرارات:

- ١ - تحرير سعر الصرف من أجل القضاء على السوق الموازية.
 - ٢ - مشروع تطوير رأس الحكمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
 - ٣ - التوصل لإتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي للقرض الممدد، من أجل تنوع مصادر السيولة الدولارية.
 - ٤ - تشجيع الاستثمارات في الطاقة المتجددة بإعتمادها من وسائل تحقيق التنمية المستدامة.
- واستطاعت هذه القرارات ضخ استثمارات بمليارات الدولارات في مصر بدءاً من شهر مارس ٢٠٢٤، مصحوبة بتوحيد سعر الصرف وثقة مؤسسات التمويل الدولية في الاقتصاد المصري بنظرة إيجابية مستقرة، مع التوجه نحو إقتصاديات التنمية المستدامة المتمثلة في مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة، ومع نجاح هذه التجربة تحتاج مصر للمزيد من تعديل السياسات واتخاذ القرارات في المقومات التشريعية والإجرائية للبيئة الاستثمارية، لجذب المزيد من الاستثمارات وتحفيز نمو الاقتصاد المصري.

الكلمات المفتاحية: البيئة الاستثمارية ، النمو الاقصادى ، المؤشرات الدولية ، سعر الصرف ، المشروعات الاستثمارية.

Abstract

This study aimed to shed light on the assessment and analysis of the investment environment in Egypt in terms of political, economic, legislative and procedural components through quantitative and qualitative international indicators of the performance of foreign investment in Egypt during the period from 2011 - 2022.

In view of Egypt's lagging rank in these international indicators, it was necessary to take quick decisions to stimulate the growth performance of the Egyptian economy, which the Egyptian government did in March 2024, and these decisions included:

- 1 - Liberalization of the exchange rate in order to eliminate the parallel market.
- 2 - Ras El-Hikma development project to attract foreign capital.
- 3 - Reaching a final agreement with the International Monetary Fund for the extended loan, in order to diversify the sources of dollar liquidity.
- 4 - Government decisions to encourage investments in renewable energy as one of the means to achieve sustainable development.

These policies and decisions were able to inject billions of dollars of investments in Egypt starting from March 2024, accompanied by the unification of the exchange rate and the confidence of international financial institutions in the Egyptian economy with a stable positive outlook, with the orientation towards sustainable development economies represented in clean and renewable energy projects, and with the success of this experience, Egypt needs more policy modification and decision-making in the legislative and procedural components of the investment environment, to attract more investments and stimulate the growth of the Egyptian economy.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

Keywords: Investment environment - economic growth - international indicators - exchange rate - investment projects.

• المقدمة:

لاشك أن الاستثمار الأجنبي المباشر بات أهم أدوات النمو الاقتصادى للدول، وأصبحت الحكومات تسارع الخطى لوضع المنح والمزايا والتسهيلات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية على أراضيها، وعليها فى الاعتبار الاول إزالة العوائق والتحديات التى تواجه هذه الاستثمارات.

مرت الدولة المصرية بفترات من عدم الاستقرار السياسى فى الأعوام (٢٠١١ - ٢٠١٣)، وكذلك الكساد الاقتصادى نتيجة جائحة كورونا فى الأعوام (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢) يُصاحبه ضعف البيئة الاستثمارية فى مصر نتيجة نقص اجمالى الإحتياطى النقدى من العملة الصعبة ووجود السوق الموازية لسعر الصرف، أضف إلى ذلك حاجة السياسات الحكومية للعديد من الإصلاحات الهيكلية، وعدم وجود خريطة واضحة للاستثمارات كما أن الحاجة باتت إلى الاستثمار فى مجالات الطاقة المتجددة باعتبارها ركيزة تحقيق التنمية المستدامة، مما انعكس بدوره على ضعف مرتبة مصر عالمياً فى المؤشرات الكمية والنوعية لأداء البيئة الاستثمارية.

وإزاء هذا الأمر إتخذت الحكومة المصرية قرارات ناجحة بدأتها فى مارس ٢٠٢٤ تمثلت فى: (تحرير سعر الصرف - مشروع تطوير رأس الحكمة - التوصل لاتفاق نهائى مع صندوق النقد الدولى بشأن القرض المُمدد - تشجيع استثمارات الطاقة المتجددة) ونالت هذه القرارات إشادة مُنظّمات ومُؤسّسات المجتمع الدولى بناءً على مُؤشّرات ناجحة ساهمت فى جذب مليارات الدولارات، فور تنفيذها، وهو ما سوف نتطرق إليه بدراسة تحليلية مُنصبة على موضوع البحث.

• أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة في تحليل البيئة الاستثمارية في مصر بناء على المؤشرات الدولية الكمية والنوعية المتعلقة بتقييم أدائها، كما تسلط الدراسة الضوء على خطوات الإصلاح الهيكلي والتي بدأتها الحكومة المصرية من خلال قراراتها في مارس ٢٠٢٤ م، وما تبعها من آثار إيجابية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز نمو الاقتصاد المصري؛ مع تقييم هذه القرارات من خلال مؤشرات الأداء لمنظمات ومؤسّسات المجتمع الدولي.

• إشكالية الدراسة:

تُثير الدراسة تساؤلات هامة، لعلّ أهمها:

- ١ - ما هو تقييم المؤشرات الدولية الكمية والنوعية للبيئة الاستثمارية في مصر؟
- ٢ - كيف أثّرت قرارات الحكومة المصرية في مارس ٢٠٢٤ على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز نمو الاقتصاد المصري؟

• أهداف الدراسة:

تتطرّق الدراسة للعديد من الأهداف، أهمها:

- المفاهيم التي تدور حولها الدراسة مثل: (الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) - البيئة الاستثمارية - النمو الاقتصادي - المؤشرات الدولية - سعر الصرف - مشروع تطوير رأس الحكمة - الطاقة المتجددة - التنمية المستدامة).
- استبيان معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من خلال المؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية في مصر.
- توضيح وتقييم القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية في شهر مارس ٢٠٢٤ من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد المصري.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

• منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في منهجية البحث على:

أ - المنهج الوصفي التحليلي: حيث تم تحديد ووصف المشاكل والمعوقات التي تعيق جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر بناء على تحليل مجموعة من الركائز الجاذبة لهذا النوع من الاستثمار، وشرح الآليات التي تفتقرها البيئة التشريعية لحل هذه المشاكل مع اقتراح الحلول والخروج بالتوصيات المناسبة.

ب - المنهج الاستقرائي: حيث تم استخدامه في وصف وتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد المصري، بالاعتماد على البيانات والإحصائيات المتوافرة في المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات والأجهزة الحكومية والبيانات الصادرة عن المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة.

• خُطَّة الدراسة:

قد قسَّمتنا خُطَّة هذه الدراسة إلى مبحثين، كالآتي:

المبحث الأول: تقييم وتحليل البيئة الاستثمارية في مصر.

المبحث الثاني: قرارات مارس ٢٠٢٤ وجذب الاستثمارات للاقتصاد المصري.

واختتم البحث بالنتائج، وفي ضوءها تمّ تقديم مجموعة من التوصيات، يليها ملخّص البحث.

المبحث الأول

تقييم وتحليل البيئة الاستثمارية فى مصر

تزايد الاهتمام مؤخراً بالاستثمار الأجنبى المباشر (FDI) ولاسيما للدول النامية^١ نظراً لأهميته كأداة من أدوات التمويل وتوفير العملة الصعبة والتأثير على ميزان المدفوعات بها بالإضافة لنقل التقنيات الفنية والكنولوجية والقضاء على البطالة وإكتساب المهارات والخبرات المطلوبة للعمال فى الصناعات المختلفة^٢، وكل هذا يصب بدوره فى تحفيز النمو الاقتصادى للدولة المضيفة.

على الصعيد المقابل لكى يتم الاستثمار الأجنبى المباشر يتطلب أن يشعر المستثمر بدقة معدل العائد المتوقع لاستثمار امواله فى ظل بيئة إستثمارية مستقرة^٣، ومن منطلق هذا الأمر قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم ومقومات البيئة الاستثمارية.

المطلب الثانى: المؤشرات الدولية لأداء الاستثمار الأجنبى فى مصر خلال الفترة من (٢٠١١ - ٢٠٢٢ م).

^١ د. خالد حسانين عبد الحميد، قياس أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى، دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٥)، المجلة العلمية

للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٧، العدد ١، ٢٠١٧، ص ٩٤٣.

^٢ أ.د/ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، المنصورة، ٢٠٠٢، ص ٧٩.

^٣ Ligita Gaspareniene, The Analysis of Investment Environment and Foreign Direct Investment Prognostication, journal of economics and management, Mykolas Romeris University, doi:10.1515/eb-2015-0002, Issue 27, 2015, p. 12.

المطلب الأول

مفهوم ومقومات البيئة الاستثمارية

أولاً: تعريف البيئة الاستثمارية:

عرفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار "البيئة الاستثمارية" على إنها: "مجموعة الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم الاستثمار فيها"^١

ويعرفها الفقيه بورديار^٢ Jean Baudrillard بانها " البيئة التي تساهم في جذب كافة المستثمرين دون عوائق أو تمييز أو محاباة، يضاف إليها سياسة السوق المفتوح".

ويرى بورديار أن التمييز لا يفترض وجوده بين المستثمرين ولكن يفترض وجوده بين قطاعات الاستثمار، فالمزايا والمنح والتسهيلات المقدمة من الدولة المضيفة يجب أن تكون تفضيلية بالاكتر في القطاعات الاستثمارية المعتمدة على نقل التقنيات الفنية والتكنولوجية الحديثة إليها، وكذلك في قطاعات الطاقة النظيفة وبعض المشروعات التي يعتمد عليها الأمن الغذائي لتلك الدولة.

يتضح من التعريفات السابقة أن أحد أهم عوامل تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية هي البيئة الملائمة والمحفزة للاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي^٣،

^١ د/ ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والبحوث الاقتصادية، العدد ١٤، المجلد ب، ٢٠٠٩، ص ١١.

^٢ Jean Baudrillard, Le rôle de l'environnement d'investissement dans le développement des secteurs industriels, Bibliothèque Schrader, Paris, première édition, 2005, pp. 11, 12.

^٣ (OECD)، دراسة بحثية بعنوان (رؤى المشروع - استعراض مناخ الأعمال في مصر - سياسات الاستثمار والمشاركة بين القطاعين العام والخاص)، ٢٠١٤، ص ٢٦ - ٣٠.

الأمر الذى دفع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) إلى إستخلاص الممارسات الجيدة فى تهيئة مناخ الاستثمار؛ والتي تقوم على ثلاثة عناصر أساسية، هى^١:

- ١ - ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار .
- ٢ - أهمية ضمان الشفافية فى وضع وتنفيذ السياسات والقوانين .
- ٣ - ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري .

ثانياً: مقومات البيئة الاستثمارية:

يقصد بمقومات الاستثمار أو البيئة الاستثمارية " مجمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والإجرائية التى تتميز بالاستقرار والمرونة وتنجح فى جذب المستثمرين فى قطاعات مختلفة بدولة ما". وتنقسم هذه المقومات إلى:

١ - المقومات السياسية:

يعد أول العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الاستقرار السياسى والأمنى فى البلد المضيفة للاستثمارات، ويميل المستثمرون دائماً للدول الديمقراطية التى تتمتع بالتداول السلمى للسلطة مع استتباب الأمن بها^٢.

٢ - المقومات الاقتصادية:

إن المقومات الاقتصادية الداعمة للاستثمار متعددة ومتنوعة، نذكر منها:

^١ الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD):

<https://www.oecd.org>

^٢ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادى فى الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١١، ص 9.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

أ - الموقع اللوجيستي:

تتميز الدول ذات الموقع اللوجيستي الذى يحتوى على موانى بحرية وترباط اقليمي بين الدول القارية؛ بألوية للمستثمرين لسهولة نقل بضائعهم وجلب المواد الخام والأولية اللازمة للتشغيل، بخلاف الدول الحبيسة التى لا تتمتع بهذا العامل الاقتصادى الهام حيث تضعف تدفقات الاستثمارات بها مثل دولة تشاد بأفريقيا^١.

ب - الموارد والثروات الطبيعية:

تجذب الكميات الكبيرة من الموارد والثروات الطبيعية بالدول المضيفة اهتمام المستثمرين الأجانب، فهذا العامل يعتبر مصدر الثقة وضمان تجارى لأرباحهم المتوقعة فى ظل الطلب الدولى المتزايد على هذه الموارد والثروات الطبيعية^٢. وتتضمن الموارد والثروات الطبيعية عناصر (التقيب والمعادن - الغازات الطبيعية والبتروول - الأراضى الصالحة للإنتاج الزراعى - الإنتاج الحيوانى والسمكى).

ج - البنى التحتية:

تعتبر البنية التحتية كالطرق والجسور والموانى والمطارات العمود الفقرى لآى نشاط اقتصادى ناجح وفعال، حيث تعمل على سهولة جلب المواد الخام والأولية ونقل المعدات وخطوط الإنتاج اللازمة للتصنيع، كما تعمل على ترويج المنتجات والبضائع فى حركة التجارة الدولية.

د - تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات:

تسهم وسائل الاتصالات الحديثة وشبكات المعلومات فى اتصال سريع ومباشر بين فروع الشركات فى البلد المضيفة والشركة الأم لإتخاذ القرارات وتبادل المعلومات،

^١ Adelina Aramis, Fondamentaux de l'investissement dans les pays d'Afrique centrale, « Une étude comparative », Bibliothèque de Saint-Delay, Québec - Canada, 2022, p. 119.

^٢ د. على قاسم، عناصر جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة مقارنة بين دول أفريقيا ودول منظمة آسيان، المكتبة المصرية الفرنسية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٧ .

كذلك توافر قاعدة تكنولوجية قوية تساعد على استيعاب التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولاسيما فى الاستثمارات الحديثة القائمة على الذكاء الاصطناعى والتحول الرقمى^١.

ك - حجم السوق المحلى:

يتوقف حجم الأسواق المحلية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية على^٢:

- ١ - كثافة السكان وميلهم للاستهلاك الحدى.
- ٢ - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (GDP).
- ٣ - سياسة السوق الحر وليس الموجه الذى يتم فيه تحديد الأسعار بناء على (إحتياجات المستهلك - جودة المنتجات - ندرة المنتجات وكمية العرض - التكلفة الحقيقية للمنتجات).
- ٤ - وجود منافسة حقيقية بين المنتجين فى التكلفة والربح وعدم تدخل الدولة لإضفاء ميزة تنافسية لأحد الأشخاص تقلل من (تكلفة المنتجات - تكلفة العمالة - تكلفة الأصول والمرافق - دفع الضريبة المستحقة أو عدم الالتزام بدفعها - دفع الرسوم والمستحقات الجمركية أو عدم دفعها - التوريد والعطاءات والمناقصات).

ل - درجة الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى:

يميل المستثمر إلى توجيه أمواله للاقتصاديات والأسواق المفتوحة، التى لا توجد بها عوائق أو قيود على إنتقال عناصر الإنتاج أو رؤوس الأموال ويسهل معها حركة التبادل التجارى، فكلما كانت درجة الإنفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى كبيرة،

^١ د. نرفانا سعد، دور تكنولوجيا المعلومات فى تدفق الاستثمارات الأجنبية، دراسة بحثية بالمجلة العلمية لكلية الحاسبات والمعلومات - جامعة المنصورة، العدد ٣١، ٢٠١٩، ص ٢٢٤ .

^٢ Avner Bencher, La nature des marchés qui attirent les investissements étrangers, Centre culturel irlandais, Paris, deuxième édition, 2023, pp. 53 - 56.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

كان الاقتصاد الوطني جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، ويأتي على رأس الانفتاح الاقتصادي للدولة^١ مكانتها في التكتلات الاقتصادية والإقليمية، والرأى العام الداخلى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

م - سعر الصرف:

تتمثل الأهمية الأولى لسعر الصرف في أنه يعتبر أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وخاصة بعد الانفتاح التجاري وزيادة حركة التجارة الدولية، ويعمل من خلال ثلاثة أسواق هي: سوق السلع والخدمات، وسوق الأوراق المالية، وسوق العمل^٢.

ويشجع وجود سعر صرف حقيقى موحد مع عدم وجود سوق موازى للعملة تدفق الاستثمارات الخارجية للبلد المضيفة، ويميل المستثمرون إلى البلد التى يكون فيها سعر الصرف منخفضاً بالنسبة إلى عملتهم الأصلية لتحقيق أكبر ربح ممكن^٣.

٣ - المقومات التشريعية:

تبرز أهمية المقومات التشريعية فى إنها تمنح التزام حقيقى على الدولة لحماية الاستثمارات ووضع الأطر القانونية لتشجيع تدفقها إليها، ومنح المستثمرين كافة الحقوق والحريات التجارية والاقتصادية فى البلد المضيفة مع وجود آليات متعددة ومنجزة لحل كافة المنازعات والمشاكل التى تعرقل استثماراتهم لديها.

¹ Villette Charles, Ouverture économique des pays attirant les investissements, Bibliothèque Gerenga, Lyon - France, 2022, pp. 53, 54.

^٢ أ.د/ حاتم عبد الجليل، د. مرفت محمد عبد الوهاب، مروة سامى، سعر الصرف وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر "نموذج قياسي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٢٢"، المجلة العلمية للبحوث التجارية لجامعة المنوفية، المجلد ٥٢، العدد الأول، يناير ٢٠٢٤، ص ٢٤٩.

³ Adam Rickson, "Flexible Exchange Rate," a comparative study between the Arab Gulf countries and North African countries, Bill Ritz Library, London, 2023, p. 203.

وتتمثل المقومات التشريعية للبيئة الجاذبة للاستثمارات فى:

أ - التشريعات الأساسية^١، المتمثلة فى قوانين: (الاستثمار - تنظيم التجارة - العمل - الاستيراد والتصدير - حق الملكية والانتفاع للاجانب - حقوق الملكية الفكرية - التراخيص والتسجيل).

ب - تشريعات الحوافز والمنح والتسهيلات المالية والتمويلية والسياسات المتعلقة بها^٢، والمتمثلة فى: (الإعفاءات والتخفيضات الجمركية والضريبية المختلفة - التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة - تسهيل إستخراج التراخيص - توصيل المرافق مع احتساب قيمتها بتكلفة قليلة - استثناء المستورد من رسوم المواد الأولية وتخفيف إجراءات التصدير - المنح الحكومية والضمانات كاعتمادات الاستيراد والتصدير).

٤ - المقومات الإجرائية:

تتمثل المقومات الإجرائية للبيئة الجاذبة للاستثمارات، فى^٣:

أ - ضرورة التيسير على المستثمرين ووكلائهم من خلال منظومة الشباك الواحد فى انهاء تراخيص وتسجيل الشركات بالإضافة لمنظومة الرخصة الذهبية.

ب - تقليص المعدل الزمنى للافراج عن البضائع والمواد الخام وتوحيد كافة الجهات الرقابية من خلال برنامج الكترونى موحد للفحص مثل المنظومة اللوجيستية الموحدة.

^١ د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار، منشورات دار الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٤٩.

^٢ د. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة فى مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر، عمان - الأردن، ٢٠١٦، ص ١٧١.

^٣ د. كامل عرفان، تيسيرات جذب الاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية، مكتبة دار المعارف المصرية، ٢٠٢٢، ص ٤٣ - ٤٧.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

- ج - تيسير كافة الاجراءات الحكومية من خلال التعامل مع البرامج والتطبيقات الذكية التي تستطيع تقليص الوقت والجهد وتسريع وتيرة الإجراءات بعيداً عن الإجراءات الروتينية المعقدة.
- د - تفعيل جهات التحكيم التجارى التي تستطيع إنهاء المنازعات المتعلقة بالمستثمرين مع الدولة أو مع الأشخاص قبل نظرها أمام المحاكم المدنية.
- هـ - تيسير اتمام المعاملات النقدية ودفع المستحقات المالية للدولة، عن طريق التحويل الالكتروني.
- و - ملائمة تحصيل المستحقات المالية للدولة من الرسوم ومقابل الانتفاع بالخدمات، مع طبيعة المنشآت، بحيث يوجد حد لاعفاء المنشآت متناهية الصغر أو التي يقل رأس مالها عن مليون جنيه فى الوقت الحالى.
- م - إتاحة الشفافية والنزاهة للممارسات الإجرائية عن طريق إعلان كافة إجراءات الحكومة لكافة الخدمات التي تقدمها الدولة للمستثمرين على تطبيق إلكترونى موحد يشمل الإجراءات والتقديم وإرسال البيانات وإنهاء الأوراق الرسمية وبتيح الطعن والتنظم على كافة قرارات الادارة، ويقلل التعامل فى الوقت والجهد مع العنصر البشرى.

المطلب الثانى

المؤشرات الدولية لآداء الاستثمار الأجنبى فى مصر

مرت مصر بحالة من المعوقات الاقتصادية خلال الفترة من (٢٠١١ - ٢٠٢٢م) إنخفضت معها تدفقات الاستثمارات الأجنبية؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسى إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م وحتى عام ٢٠١٣ م، وكذلك تكرر الوضع بتأثير ضعف الاقتصاديات الدولية الناشئة عن جائحة كورونا خلال الفترة من (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ م)، وصاحب تلك الفترة اضطرابات فى سعر الصرف أدى لظهور السوق الموازية مما أثر على جذب تلك الاستثمارات إليها.

وقبل أن نتطرق للمؤشرات الدولية لآداء الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر خلال الفترة من ٢٠١١ - ٢٠٢٢ م، وجب علينا التطرق إلى القطاعات الجاذبة للاستثمارات فى مصر، وحجم صافى تدفق الاستثمارات بها:

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

أولاً: القطاعات الجاذبة للاستثمارات في مصر، وصافي تدفق استثماراتها:
الجدول رقم (١):

يوضح القطاعات الاستثمارية المختلفة وعدد المشروعات وإجمالي رأس المال الاستثماري المسجل (بالمليون دولار) خلال الأعوام (٢٠١١ - ٢٠٢٢ م).

| م | القطاع | عدد المشروعات خلال الأعوام (٢٠١١ - ٢٠٢٢ م) | إجمالي رأس المال المستثمر (بالمليون دولار) |
|---|---------------------------|--|--|
| ١ | التصنيع والتجهيز | ٢١٦ | ١٦١٧,٣٠٠ |
| ٢ | الزراعة والانتاج الحيواني | ٨٣ | ٨٧٦,٢٥٠ |
| ٣ | الطاقة والتعدين | ٣١ | ٢٠٠٠,٠٧١ |
| ٤ | العقارات والبنية التحتية | ١٠٧ | ٩١٣,٤٣٧ |
| ٥ | السياحة والنقل | ٢٩ | ٣٩١,٣٣٠ |
| ٦ | تجارة الجملة والتجزئة | ١٤٦ | ٧٩٨,٠٣٢ |
| ٧ | المعلومات والاتصالات | ٧٦ | ١٢٩٦,٤١٤ |
| م | القطاع | عدد المشروعات خلال الأعوام (٢٠١١ - ٢٠٢٢ م) | إجمالي رأس المال المستثمر (بالمليون دولار) |
| ٨ | الخدمات | ١٩ | ٣٨١,٩١٦ |
| | الإجمالي | ٧٠٧ | ٨٢٧٤,٧٥٠ |

المصدر: إعداد الباحث من مصادر رسمية لهيئة الاستثمار والبنك المركزي المصري والبنك الدولي والأونكتاد "اعداد مختلفة".

يتضح من الجدول السابق، أن متوسط عدد المشروعات خلال السنة الواحدة لسنوات الدراسة (٢٠١١ - ٢٠٢٢) هو ٥٩ مشروع وإن كان هذا العدد ليس بالقليل ولكنه في ظل الموارد والمقومات الاقتصادية المتوفرة بالدولة يشير إلى انخفاض تدفق الاستثمارات الخارجية خلال هذه الأعوام، ولكننا لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار فترة عدم الاستقرار السياسي إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م وحتى عام ٢٠١٣ م وكذلك فترة جائحة كورونا خلال الأعوام من (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ م).

يتبين كذلك أن قطاع التصنيع والتجهيز احتل المرتبة الأولى على رأس عدد المشروعات خلال تلك الفترة بـ ٢١٦ مشروع، وجاء في ذيل القائمة قطاع الخدمات بـ

مجلة روح القوانين - العدد المائة وسبعة - إصدار يوليو ٢٠٢٤ - الجزء الثانى

١٩ مشروع، ويرجع هذا الأمر لمرونة الطلب المصرى على المصنعات والمعدات الدولية، مع طبيعة الاستهلاك على السلع والمنتجات أكثر من الخدمات. وبالنظر إلى إجمالى رأس المال المسجل (بالمليون دولار) لهذه المشروعات يتضح أن أعلى رأس مال مسجل كان من نصيب مشروعات الطاقة والتعدين بمقدار ٢ مليار دولار برغم أن عدد هذه المشروعات لم يتجاوز ٣١ مشروع وذلك لضخامة هذه المشروعات وما تتطلبه من تجهيزات وتقنيات حديثة.

الجدول رقم (٢) :

يوضح صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال فترة سنوات الدراسة (٢٠١١ -

٢٠٢٢م) وأعلى الدول فى قيمة هذه التدفقات:

| العالم | صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال سنوات الدراسة (بالمليون دولار) | أعلى الدول تدفقاً لصافى الاستثمار الأجنبى خلال السنة المالية | مقدار ونسبة تدفقات صافى استثمارات الدولة إلى إجمالى تدفقات الاستثمارات الكلية خلال السنة المالية |
|-------------|---|--|--|
| ٢٠١٢ / ٢٠١١ | ٣٩٨٢,٢ | بلجيكا | ٢٠٨٩,٢ (٥٢%) |
| ٢٠١٣ / ٢٠١٢ | ٣٧٥٣,٣ | أمريكا | ٢١٨٢,٩ (٥٨%) |
| ٢٠١٤ / ٢٠١٣ | ٤١٧٨,٢ | أمريكا | ٢٢٣٠,٣ (٥٣%) |
| ٢٠١٥ / ٢٠١٤ | ٦٣٧٩,٨ | المملكة المتحدة (UK) | ٤٩٨٩,٧ (٧٨%) |
| ٢٠١٦ / ٢٠١٥ | ٦٩٣٢,٦ | المملكة المتحدة (UK) | ٥٩٤٤,٥ (٨٦%) |
| ٢٠١٧ / ٢٠١٦ | ٧٩٣٢,٨ | المملكة المتحدة (UK) | ٥٥١٨,٦ (٧٠%) |
| ٢٠١٨ / ٢٠١٧ | ٧٧١٩,٥ | المملكة المتحدة (UK) | ٤٥٥٢,٨ (٥٩%) |
| ٢٠١٩ / ٢٠١٨ | ٨٢٣٦,٣ | إيطاليا | ٥٢٠٥,١ (٦٣%) |
| ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ | ٧٤٥٣,٠ | إيطاليا | ٤٠٨١,٦ (٥٥%) |
| ٢٠٢١ / ٢٠٢٠ | ٥٢١٤,٢ | إيطاليا | ٢٢٤٩,٩ (٤٣%) |
| ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ | ٨٩٧٣,٤ | الامارات العربية | ٥٦٥٦,٣ (٦٣%) |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات موثقة للبنك المركزى المصرى "سنوات مختلفة".

يتبين لنا من الجدول السابق أن مقومات البيئة الإستثمارية آثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لمصر نتيجة عدم الاستقرار السياسى إبان ثورة ٢٥ يناير

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

٢٠١١ م لاسيما فى السنة المالية ٢٠١٢ / ٢٠١٣، وكذلك أثناء جائحة كورونا فى السنة المالية (٢٠٢٠ / ٢٠٢١ م).

➤ ثانياً: المؤشرات الدولية لآداء الاستثمار الأجنبي فى مصر:

هناك العديد من المؤشرات الدولية والاقليمية التى تستخدم فى تقييم البيئة الاستثمارية والتعرف على مدى سلامتها وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي، مما يساعد المستثمرين فى تقييم وتحليل البيئة الاستثمارية واتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه، وتنقسم مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية إلى كمية ونوعية.

١ - المؤشرات الكمية لتقييم البيئة الاستثمارية:

أ - مؤشر النمو الاقتصادى: Economic growth index

يُعرف النمو الاقتصادى بأنه الزيادة فى إنتاج السلع والخدمات، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين الإنتاج من فترة زمنية إلى أخرى^١، وبذلك يعبر هذا المؤشر عن الزيادة السنوية فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (GDP)، ويعكس هذا المعيار مدى التقدم والرفاهية بالدولة.

^١ Jack Robinson, Indicators for Assessing the Investment Environment, National Library, London, 2022, p.7.

الجدول رقم (٣):

يوضح الناتج المحلى الاجمالى للاقتصاد المصرى على مدار خمس سنوات مالية للفترة من (٢٠١٨ - ٢٠٢٣):

| السنوات المالية | | | | | نسبة الناتج المحلى الإجمالى (GDP) |
|-----------------|------------|-----------|------------|------------|-----------------------------------|
| ٢٠٢٣/٢٠٢٢ | ٢٠٢٢ /٢٠٢١ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ | ٢٠٢٠ /٢٠١٩ | ٢٠١٩ /٢٠١٨ | |
| ٣,٨ % | ٦,٦% | ٣,٣ % | ٣,٦% | ٥,٦% | |

المصدر: جدول من إعداد الباحث إستناداً إلى بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "سنوات مختلفة".

ويتبين من الجدول السابق عدم إستقرار صعود مؤشر النمو الاقتصادى فى سنوات متتالية

ب - معدل التضخم: Inflation rate

يشير مصطلح التضخم^١ إلى ارتفاعات فى الأسعار ينتج عنه إنخفاض القوة الشرائية للأفراد، ويشير ارتفاع معدل التضخم لسنوات متتالية إلى إختلال الاقتصاد، مع عدم الثقة فى العملة المحلية نتيجة فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، كما يؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى إنخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة مع أسعار السلع المنافسة لها دولياً، ويعبر هذا المؤشر^٢ عن مدى التوازن الداخلى للسياسة النقدية بالدولة، حيث يؤثر بشكل مباشر على حجم الأرباح وتكاليف الإنتاج وسياسات التسعير وحركة رؤوس الأموال، ويعكس الإستقرار السلعي بالدولة.

^١ أ.د/ عبد الهادى مقبل، المالية العامة والتشريع الضريبي، مقرر التدريس لطلبة كلية الحقوق الفرقة الثالثة، جامعة طنطا، ٢٠١٠، ص ٦٣.

^٢ دريد محمود السامرائى، الاستثمار الأجنبى " المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٩ .

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

الجدول رقم (٤) :

يوضح معدل التضخم السنوي على مدار خمس سنوات متتالية، مقاساً على الرقم العام لأسعار المستهلكين (التغير السنوي):

| العام | معدل التضخم السنوي مقاساً على الرقم العام لأسعار المستهلكين (التغير السنوي) |
|-------|---|
| ٢٠١٩ | ٩,٤ % |
| ٢٠٢٠ | ٥,١ % |
| ٢٠٢١ | ٥,٢ % |
| ٢٠٢٢ | ١٣,٨ % |
| ٢٠٢٣ | ٣٣,٨ % |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات موثقة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، البنك المركزي المصري "اعداد مختلفة".

يتبين من الجدول السابق ارتفاع معدل التضخم السنوي لأربع سنوات متتالية (٢٠٢٠ - ٢٠٢٣) مما يشير إلى عدم الاستقرار السلعي بالدولة، خلال تلك الفترة.

Infrastructure

ج - مؤشر البنية التحتية:

indicator

يمكن تعريف البنية التحتية^١ على أنها الأنظمة المادية الأساسية التي تسهل عملية الإنتاج في القطاع الصناعي، كما تعبر البنية التحتية عن الأساس الذي تقوم عليه العمليات، سواء أكانت أصول؛ مثل المباني، وخطوط الانتاج والمعدات، لتتم عملية

¹ Charles Pasteur, Indicateurs de garantie des investissements dans les pays en développement, Bibliothèque De Gaulle-Barre, Paris, 2021, pp. 91, 92.

الإنتاج بالاعتماد عليها، أم نظام الأشغال العامة؛ من طرق وأنظمة نقل وشبكات اتصالات ووامدادات الطاقة والمياه ، وغيرها.

تؤثر البنية التحتية مباشرةً على النمو الاقتصادي، حيث تسهل العمليات التجارية، وتعزز إنتاج وتبادل السلع والخدمات والاستثمارات، كما انها تحقق رفاهية المواطنين في الدولة.

حققت مصر فى العشر سنوات الأخيرة طفرة فى البنى التحتية لديها^١، حيث أظهر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تقدم مصر ٨ مراكز فى مؤشر البنية التحتية، والذي يقيس جودة البنية التحتية التي تمكن من تدفق التجارة من وإلى الشركاء الدوليين، لتأتي بالمركز ٨٣ عام ٢٠٢٣ مقارنة بالمركز ٩١ عام ٢٠١٩ مشيراً إلى أن مصر من أفضل ١٠ دول حققت تحسناً بالمؤشر مقارنة بعام ٢٠١١.

د - مؤشر الانفتاح الاقتصادى على الخارج: Indicator of trade openness

تكتسب التجارة الخارجية أهمية من الناحية الاقتصادية كونها دافعاً رئيسياً وقاطرة للنمو الاقتصادي، ويرتبط مفهوم الانفتاح الاقتصادي بشكل أو بآخر بسياسة الحرية الاقتصادية "دعه يعمل دعه يمر"، والذي ظهر فى العصور الوسطى نتيجة فرض القيود على التجارة.

^١ الموقع الإلكتروني الرسمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

<https://unctad.org>

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

- عرف صندوق النقد الدولي^١ الانفتاح الاقتصادي بأنه: "تحرير القطاع الخارجى الذى يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أى الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات، ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل فى الرسوم الجمركية والقيود الكمية والفنية والإدارية.

- يتم قياس ذلك المؤشر عن طريق المعادلة الآتية^٢:

الصادرات (X) + الاستيرادات (M)

$\times 100\%$ ويشترط لوجود هذا المؤشر أن

تكون

الناتج المحلى الاجمالى (GDP)

نتيجة المعادلة ٤٥ % فأكثر .

- طبقاً للتقرير^٣ الصادر عن (Legatum Institute) ، والذي يقيس مؤشر الانفتاح الاقتصادى على الخارج، جاءت مصر فى المركز 93 عام ٢٠٢٣ ، متقدمة ١٢ مركز فى مؤشر الانفتاح الاقتصادى حيث جاءت فى المركز ١٠٥ عام ٢٠١٩ .

^١ عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجارى ودورها فى رفع القدرة التنافسية للدول العربية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فى إقتصاديات التنمية، جامعة تلمسان - الجزائر، ٢٠١١، ص ٤٥ .

^٢ محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادى ومدى مساهمته فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (١٩٩٧ - ٢٠١٢)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة، السنة ١٣ - المجلد الأول - العدد ٣٧ ، ٢٠١٦، ص ٥٨ .

^٣ بيانات موثقة من الموقع الالكترونى الرسمى لمعهد Legatum :

<https://li.com>

٢ - المؤشرات النوعية لتقييم البيئة الاستثمارية:

أ - المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال: Ease of Doing Business Index

تبنى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية إطلاق هذا المؤشر عام ٢٠٠٤ للتأكد من توافر بيئة تنظيمية تتميز بإنجاز الوقت وسرعة ممارسة أداء الأعمال مما يجذب المستثمرين في البلد المضيئة، وبالتالي يتم تقييم البيئات الاستثمارية بالبلاد المختلفة تبعاً لهذا المؤشر، ولا يقف عمل هذا المؤشر على تقييم وقياس الإجراءات التنظيمية فقط، بل يمتد إلى آساليب معالجة تدهورها لتحسين البيئة التنظيمية^١.

يعتمد هذا المؤشر في تقييمه على عشرة مؤشرات فرعية يتكون منها؛ تتمثل في مؤشرات: "بدء النشاط التجاري - استخراج التراخيص - توصيل الكهرباء - تسجيل الملكية - الحصول على الائتمان - حماية المستثمر - دفع الضرائب - التجارة عبر الحدود - إنفاذ العقود - تسوية حالات الاعسار".

كلما ارتفعت القيمة المستخلصة من النسب المئوية التي تسجلها كل دولة في العشر مؤشرات الفرعية "اقتربت من الواحد الصحيح"^٢، يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال بالدولة وتمتعها ببيئة أعمال جاذبة للاستثمار مع عدم وجود معوقات، وبالتالي ترتفع مرتبتها لتؤول فرص جذب الاستثمارات إليها، بل وتحقيق النمو المستدام بها^٣.

¹ William Jenner, Ease of Doing Business Index, Colden Library, London, 2020, pp. 23-25.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد ٣، الكويت، ٢٠٠٦، ص ١٢.

³ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، بعنوان مواصلة وتيرة الإصلاحات، ٢٠٢٠.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

الجدول رقم (٥):

يوضح مرتبة مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال خلال خمسة أعوام متتالية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) حيث توقف البنك الدولي عن إصدار تقارير هذا المؤشر بعد عام ٢٠٢٠ م دون أسباب معلنة.

| عدد الدول التي شملها التقرير | مرتبة المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقاساً على المؤشرات العشرة الفرعية | | | | | | | | | | | العام |
|------------------------------|---|---------------------|--------------|--------------------|-------------|----------------|---------------------|---------------|----------------|------------------|--------------------|-------|
| | المؤشر العام | تسوية حالات الاعسار | إنفاذ العقود | التجارة عبر الحدود | دفع الضرائب | حماية المستثمر | الحصول على الائتمان | تسجيل الملكية | توصيل الكهرباء | إستخراج التراخيص | بدء النشاط التجارى | |
| ١٨٩ | ١٣١ | ١١٩ | ١٥٥ | ١٥٧ | ١٥١ | ١٢٢ | ٧٩ | ١١١ | ١٤٤ | ١١٣ | ٧٣ | ٢٠١٦ |
| ١٩٠ | ١٢٢ | ١٠٩ | ١٦٢ | ١٦٨ | ١٦٢ | ١١٤ | ٨٢ | ١٠٩ | ٨٨ | ٦٤ | ٣٩ | ٢٠١٧ |
| ١٩٠ | ١٢٨ | ١١٥ | ١٦٠ | ١٧٠ | ١٦٧ | ٨١ | ٩٠ | ١١٩ | ٨٩ | ٦٦ | ١٠٣ | ٢٠١٨ |
| ١٩٠ | ١٢٠ | ١٠١ | ١٦٠ | ١٧١ | ١٥٩ | ٧٢ | ٦٠ | ١٢٥ | ٩٦ | ٦٨ | ١٠٩ | ٢٠١٩ |
| ١٩٠ | ١١٤ | ١٠٤ | ١٦٦ | ١٧١ | ١٥٦ | ٥٧ | ٦٧ | ١٣٠ | ٧٧ | ٧٤ | ٩٠ | ٢٠٢٠ |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات موثقة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، راجع:

- <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

يتضح من بيانات الجدول السابق أن مصر إحتلت مرتبة متأخرة فى مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على مدار آخر ٥ سنوات متتالية لتقارير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مما انعكس بدوره على تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

ب - مؤشر التنافسية العالمى: Global competitiveness index

هو مؤشر يصدر عن المنتدى الاقتصادى العالمى بسويسرا بالتعاون مع ١٢٢ مؤسسة عالمية منذ عام ١٩٧٩، وهو يقيس القدرة التنافسية للدول التى تعرف بأنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التى تحدد مستوى الإنتاجية، حيث يعمل على دمج جوانب الاقتصاد الكلي والجزئى في معيار واحد، ويتولى التقرير تقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها، وهذا يعتمد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة، لذا فإن معيار التنافسية العالمى يقيس مجموعة المؤسسات

مجلة روح القوانين - العدد المائة وسبعة - إصدار يوليو ٢٠٢٤ - الجزء الثاني

والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار للاقتصاد في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور.

يرتكز هذا المؤشر على ١٢ عامل اقتصادي^١ تشمل: "نوعية المؤسسات العامة، البنية التحتية، تبنى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، الرعاية الصحية والتعليم الأساسي، المهارات، سوق المنتجات، سوق العمل، النظام المالي، حجم السوق، ديناميكية الأعمال والقدرة على الابتكار"

يتم التقدير بهذا المؤشر وفق مقياس رقمي بين (١) - (٧)، حيث يمثل (١) درجة تنافسية صعبة، (٧) يمثل درجة تنافسية مرتفعة جداً، وما بين ١ - ٧ يمثل مستويات متدرجة من التنافسية^٢.

توقف التقرير منذ عام ٢٠٢٠ نظراً لعدم إكمال البيانات من بعض الدول نتيجة الظروف العالمية لجائحة كورونا، وتحل سويسرا المركز الأول في مؤشر التنافسية العالمي على مدار آخر ٥ سنوات للتقرير^٣.

احتلت مصر في مؤشر التنافسية العالمي من أصل ١٤١ دولة؛ المركز ٩٣ عام ٢٠١٩، مقارنة بالمركز ٩٤ عام ٢٠١٨، والمركز ١٠٠ عام ٢٠١٧، والمركز ١١٥ عام ٢٠١٦، والمركز ١١٦ عام ٢٠١٥^٤.

^١ د. شوقي أبو ضيف، مؤشرات تحفيز البيئة الاستثمارية "دراسة مقارنة على دول شاما أفريقيا"، مكتبة كنوز، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٣٩.

^٢ Patrick Conner, *Econometrics of Global Competitiveness*, Wells Library, São Paulo, Brazil, 2022, p. 54.

^٣ د. فوزى الأشقر، قراءة في ملفات التنافسية العالمية، مكتبة الاتحاد، الكويت، ٢٠٢٣، ١٦٧.

^٤ World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report*, 2019.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

Economic Freedom

ج - مؤشر الحرية الاقتصادية:

Index

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية عن مؤسسة Heritage Foundation مع صحيفة Wall Street الأمريكية منذ عام ١٩٩٥، ويستخدم هذا المؤشر بغرض Journal

قياس تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي خوفاً من التضيق على هذه الحرية وإستخدام فكر الاقتصاد الموجه بديلاً عن اقتصاد السوق المفتوح^١.

يتكون هذا المؤشر من ١٢ مُكوّنًا فرعيًا، تُشكل أربعة عناصر رئيسية تعبر عن

مُؤشر الحُرِّيَّة الاقتصاديَّة، وهي^٢:

١ - سيادة القانون، ويتضمّن (حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعاليَّة القضائيَّة لحل النزاعات الاقتصادية).

2- حجم الحكومة، ويعبرُ عنها (الاقتصاد العالمي للتنافسية، الأسواق المالية، الحرية الاقتصادية).

3- كفاءة البيئة التنظيميَّة، وتتكوّن من: (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية).

4 - انفتاح الأسواق، وتشمل (حرية التجارة، وحرية الاستثمار الأجنبي، الحرية

المالية).

¹ Alice Jovagh, La liberté économique et ses relations avec la liberté politique dans l'avancement des nations, Bibliothèque Einstein, Lyon - France, 2023, pp. 11, 12.

² د. على عبدالرؤوف عبدالعاطي، أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحث منشور بمجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٢١، العدد ٤، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٧٧ - ١١٠.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وسبعة - إصدار يوليو ٢٠٢٤ - الجزء الثاني

- يتم تقييم هذا المؤشر على أساس الدرجات التي تتراوح بين (١-٥)، وكلما كانت الدرجات مرتفعة، كلما دل ذلك على تحقيق التقدم في الحرية الاقتصادية، والعكس صحيح، ووفقاً لذلك تُصنّف الدول إلى أربع فئات، وهي:

الفئة الأولى: الدول ذات الاقتصاد الحرّ: وهي الدول التي تتمتع بدرجة حرية (١,٩٩) نقطة فأقل، أي حرية اقتصادية كاملة.

الفئة الثانية: الدول ذات الاقتصاد شبه الحرّ: وهي الدول التي تقع درجاتها ما بين (٢ - ٢,٩) نقطة.

الفئة الثالثة: الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة: وهي الدول التي تقع درجاتها ما بين (٣ - ٣,٩٩) نقاط.

الفئة الرابعة: الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة: وهي الدول التي تتحرك درجاتها ما بين (٤ - ٥) نقاط.

الجدول رقم (٦):

يوضح مرتبة مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال خمسة أعوام متتالية للفترة من (٢٠١٧ - ٢٠٢١) م:

| مرتبة المؤشر / العام / ١٨٦ دولة | مرتبة المؤشرات الفرعية (بالتقييم بمعدل من ١٠٠) | | | | | | | | | | | | العام |
|---------------------------------|--|----------------|--------------|-------------------------------|------------|--------------|--------------------|-----------------|----------------------------|---|----------------------------------|--------------|-------|
| | مؤشرات إنفتاح الأسواق | | | مؤشرات كفاءة البيئة التنظيمية | | | مؤشرات حجم الحكومة | | | مؤشرات سيادة القانون | | | |
| | الحرية المالية | حرية الاستثمار | حرية التجارة | الحرية النقدية | حرية العمل | حرية الأعمال | الحرية الاقتصادية | الأسواق المالية | الاقتصاد العالمي للتنافسية | الفعالية القضائية لحل النزاعات الاقتصادية | نزاهة الحكومة (التحرر من الفساد) | حقوق الملكية | |
| ١٤٤ | ٨٦ | ٥٥ | ٧٠ | ٦٩,٦ | ٥١ | ٦٧ | ٥٣ | ٤٠ | ٣٩ | ٥٢ | ٣٣ | ٣٥ | ٢٠١٧ |
| ١٣٩ | ٨٤ | ٦٠ | ٧١ | ٦٩,٦ | ٥٢ | ٧٢ | ٥٣ | ٥٠ | ٣٩ | ٥١ | ٣٢ | ٣٣ | ٢٠١٨ |
| ١٤٤ | ٨٥ | ٦٠ | ٧٢ | ٦٢,٣ | ٥٢ | ٦٦ | ٥٣ | ٥٠ | ٤٢ | ٥١ | ٢٩ | ٣٧ | ٢٠١٩ |
| ١٤٢ | ٨٦ | ٦٠ | ٧٠ | ٦١,٣ | ٥٢ | ٦٢ | ٥٤ | ٥٠ | ٤٢ | ٥١ | ٣٤ | ٤٩ | ٢٠٢٠ |
| ١٣٠ | ٨٧ | ٦٥ | ٦٧ | ٦٤,٣ | ٥١ | ٦٣ | ٥٦ | ٥٠ | ٤٢ | ٥٤ | ٣٧ | ٥١ | ٢٠٢١ |

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاطلاع على بيانات موثقة لموقع مؤسسة Heritage Foundation لسنوات مختلفة، متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي: <https://www.Heritage.org/index>

يتضح من بيانات الجدول السابق تدنى مرتبة مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية، على مدار الخمس سنوات الأخيرة مما يعكس ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال مصر الفترة الماضية.

د - مؤشر مدركات الفساد: Corruption Perception Index

يصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية العالمية سنوياً، منذ عام ١٩٩٣، وهو يعكس الممارسات التي تتخذها الحكومة لمنع ومحاربة الفساد المؤثر على بيئة وأداء الأعمال.

يعد مؤشر مدركات الفساد (CPI) التصنيف الأكثر استعمالاً للفساد على مستوى العالم، فهو يقيس النسب المدركة لفساد القطاع العام في كل دولة، طبقاً لتصنيف مؤسسات الخبرة وأوساط الأعمال.

يتم حساب درجة المؤشر لكل دولة^٢ عن طريق مجموع تركيبة جامعة لثلاثة مصادر بيانات على الأقل مستمدة من ثلاثة عشر دراسة استقصائية وتقيماً مختلفين للفساد، وتُجمع مصادر هذه البيانات مجموعة متنوعة من المؤسسات والمنظمات المرموقة، بما في ذلك البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، مؤسسة "برتلسمان" الألمانية وبنك التنمية الأفريقي، وبالتالي لا تعكس درجات مؤشر مدركات الفساد آراء منظمة الشفافية الدولية أو موظفيها.

^١ د. ناجي بن حسين، المرجع السابق، ص ٧٥.

^٢ Collins Fusco, Analysis and Evaluation of Corruption Perceptions Indicators for Arab Countries, Library of Human Sciences, second edition, Berlin - Germany, 2023, p. 23.

يُقاس مؤشر مدركات الفساد من خلال الطرق غير المباشرة بالمؤشرات الفرعية، المتمثلة في^١ : (الرشوة، تحويل الأموال العامة إلى غير مقاصدها الأصلية، التبرج من المنصب العام وإستغلال النفوذ والسلطة، قدرة الحكومات على السيطرة على الفساد فى مؤسسات القطاع العام بالدولة، البيروقراطية المفرطة فى القطاع العام التى قد تزيد من فرص حدوث الفساد، استخدام الوساطة والمحسوبية فى تعيينات الخدمة المدنية، وجود التشريعات المحفزة للشفافية المالية والإدارية، الحماية القانونية للأشخاص الذين يبلغون عن حالات الرشوة والفساد، إستيلاء أصحاب المصالح الضيقة على مقدرات المجتمع بتسهيل من الحكومات، الوصول إلى المعلومات المتصلة بالشؤون العامة/ الأنشطة الحكومية).

تعكف المنظمة فى الوقت الحالى على دراسة قياس مؤشر مدركات الفساد من خلال الطرق المباشرة المتمثلة فى الاحصائيات والبيانات واستطلاعات الرأى بمشاركة المواطنين^٢ ، ومن أهم هذه الطرق: "المسح الدولى لأحصائيات الفساد من خلال أخبار ومعلومات الجهات الرسمية بدولة التقرير، إستطلاع رأى المواطنين عن الفساد وعناصره بدولة التقرير من خلال برنامج يتبع المنظمة ومعد لهذا الغرض، تبليغات المواطنين عن أى وقائع فساد بدولة التقرير على موقع المنظمة".
يصنف مؤشر مكافحة الفساد ١٨٠ دولة وإقليم من خلال المستويات المتصورة لفساد القطاع العام على مقياس من صفر (فاسد للغاية) إلى ١٠٠ (نظيف للغاية).

^١ د. أحمد سمير، شفافية قياس مدركات الفساد وأثرها على تحفيز الأعمال "دراسة على الدولة المصرية خلال السنوات ٢٠١٠ - ٢٠٢٠"، دار الأرقم للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٢١، ٢٢.

² Mark Arthur, Modern Methods for Measuring Business Performance Indicators and Stimulating Investment, White House Library, Washington, 2024, pp. 133-135.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

ويأتى على قائمة الدول العربية النظيفة من الفساد، الإمارات العربية المتحدة، أما الدول الأوروبية التي تصدر قائمة الدول النزيهة (الدنمارك - السويد - فنلندا).

الجدول رقم (٧):

يوضح رتبة مؤشر مدركات الفساد لمصر فى آخر ٥ سنوات للتقرير

| العام | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ |
|--------------------------|------|------|------|------|------|
| مرتبة مؤشر مدركات الفساد | ١٠٥ | ١١٧ | ١١٧ | ١٣٠ | ١٠٨ |

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات موقعة لسنوات مختلفة من الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، راجع: <https://www.transparency.org/en>

يتضح من بيانات الجدول السابق، تأخر ترتيب مصر فى مؤشرات مدركات الفساد الجاذب لمناخ الاستثمار، وبعد دراسة مؤشرات البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات نلاحظ تدنى مرتبة مصر مع الأداء الضعيف لتحفيز بيئة الأعمال فى كافة المؤشرات الكمية والنوعية على مدار خمس سنوات متتالية بما يوحى بضعف جذب الاستثمارات الأجنبية لمصر خلال الفترة الأخيرة، بل وينعكس على تحقيق النمو الاقتصادى للدولة على إعتبار أن الاستثمار الأجنبى المباشر أحد أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة للدولة المضيفة.

المبحث الثاني

قرارات مارس ٢٠٢٤ وجذب الاستثمارات للاقتصاد المصري

شهد شهر مارس ٢٠٢٤ مجموعة من قرارات ناجحة للحكومة المصرية حيث ساهمت فى جذب وتدفق الاستثمارات الأجنبية، تضمنت (تحرير سعر الصرف - مشروع تطوير رأس الحكمة - التوصل لاتفاق بشأن قرض صندوق النقد الدولي - تشجيع الاستثمار فى مجال الطاقة المتجددة).

وسوف نتطرق لكلٍ منها لتعرف على مدى أهميتها فى جذب الاستثمارات وتحفيز نمو الاقتصاد المصرى.

أولاً: تحرير سعر الصرف:

يقصد بتحرير سعر الصرف^١ أن يترك تحديد قيمة العملة الوطنية تبعاً لقوى السوق نتيجة تفاعل العرض والطلب على العملات الأجنبية، وذلك دون تدخل من السلطة النقدية للدولة.

ويعرف تحرير سعر الصرف بمصطلح "التعويم" والذى ينقسم بدوره إلى تعويم حر "تام" وهو الذى ينطبق على المفهوم السابق، والتعويم المدار وهو تحرير سعر الصرف غير الكامل نتيجة تدخل السلطة النقدية فيه ببعض الإجراءات للتأثير غير المباشر على سعر الصرف تفادياً لحدوث أزمات داخل الاقتصاد^٢.

^١ Howard Flight, Bonita - Lee Swan, all you need to know about Exchange rate, Sidwick & Jackson, London, 1994, p. 186.

^٢ نوار العلى، دور السياسة النقدية بالتحكم فى سعر الصرف، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٣٣.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

• المراحل التي مرت بها قيمة الجنية المصري^١:

تم طرح الجنيه المصري للتداول في أول مرة عام ١٨٣٦م، وكان مُقدراً بوزن ٨,٥ غراماً من الذهب، بحسب موقع البنك المركزي المصري. مع تأسيس البنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨ وإصداره أول جنيته ورقى في مصر، كان الجنيه الورقي مقدراً بـ ٧,٤٣ غرامات من الذهب، ونظراً لقيمته الكبيرة فقد قسم إلى عدد من الفئات الأصغر مثل القرش والمليم. منذ أن أطاحت ثورة ١٩٥٢ م بالنظام الملكي في مصر وحتى عام ١٩٦٧ سجل سعر صرف الدولار قفزة كبيرة مقابل الجنيه، إذ ارتفع من نحو ٠,٢٥ إلى نحو 0.38 من الجنيه، وشهدت السنوات التالية مع الإنفتاح الاقتصادي تطور في سعر الصرف إذ إرتفع خلال تلك الفترة من ٠,٣٩ جنيه للدولار عام ١٩٧٧ إلى ٠,٧٠ جنيه للدولار عام ١٩٨٧، وبحلول عام ١٩٩٠ وصل سعر الصرف للدولار ١,٥٥ جنيه مصري. في عام ١٩٩٠ قامت مصر بتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وكان من أهم شروط هذه الاتفاقية التحول من سياسة تعدد سعر الصرف التي اتبعتها مصر خلال الثمانينات إلى نظام موحد لسعر الصرف، وإعلان سعر صرف رسمي للجنيه أمام الدولار يدعمه البنك المركزي المصري صعوداً وهبوطاً، فانخفض الجنية من ٣,٠٤ جنية للدولار عام ١٩٩١ إلى ٣,٣٩ جنية للدولار بدء من عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨ وصاحب ذلك إجراءات تشريعية متعلقة بحيازة النقد الأجنبي، والسماح بإنشاء شركات الصرافة للتعامل في بيع وشراء النقد الأجنبي بجانب وحدات الجهاز المصرفي. في ٢٩ يناير ٢٠٠٣ أعلن البنك المركزي تعويم سعر الصرف وقد صاحب ذلك إنخفاض سعر صرف الجنية من ٤,٥ جنية للدولار عام ٢٠٠٢ إلى ٦,٢ جنية للدولار

^١ البنك المركزي المصري، البيانات التاريخية لأسعار الصرف، متاح على رابط الموقع الإلكتروني الرسمي:

URL: <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics/exchange-rates/historical-data>.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وسبعة - إصدار يوليو ٢٠٢٤ - الجزء الثانى

عام ٢٠٠٤ م، ونتيجة لذلك حدث ارتفاع كبير فى الاحتياطى الأجنبى النقدى وصل عام ٢٠١٠ إلى ٣٣,٦ مليار دولار، واتسمت هذه المرحلة بالاستقرار النسبى لسعر الصرف خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠.

عقب اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ واجه سعر الصرف تحديات اقتصادية صعبة نتيجة عدم الاستقرار السياسى مما أدى لتدخل البنك المركزى لتحديد سعر الصرف منذ نهاية ٢٠١٢، وأحدث هذا بدوره تطور سعر الصرف خلال تلك الفترة من ٥,٩٣ جنية للدولار عام ٢٠١١ إلى ٧,٦٩ جنية للدولار عام ٢٠١٥.

فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ قام البنك المركزى المصرى بالتصريح للبنوك تحت ولايته بمرونة تسعير بيع وشراء النقد الأجنبى للقضاء على السوق الموازية، وذلك فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تم الإتفاق عليه مع صندوق النقد الدولى، ونتيجة لذلك قفزت قيمة الدولار فى ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٨,٠٦ جنيهاً حتى أصبحت قيمته فى المتوسط ١٥,٩ من عام ٢٠١٨ وحتى بداية عام ٢٠٢٢.

فى أكتوبر ٢٠٢٢ ومع حصول مصر على قرض صندوق النقد الدولى (٣ مليار دولار مُقسمة على شرائح) من إجمالى حزمة تمويل ١٢ مليار دولار منقذ عليها، ومع طلب الصندوق خفض سعر الصرف للحصول على التمويل المطلوب، تحرك سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠٢٢ ليسجل ٢٤,٣٠ للدولار، حتى وصل إلى ٣٠,٩٤ جنية فى النصف الأول من عام ٢٠٢٣.

فى ٦ مارس ٢٠٢٤ وبقرار من البنك المركزى المصرى، تم التحرير الحُر لسعر الصرف للقضاء على السوق الموازية، وذلك فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تم الإتفاق عليه مع صندوق النقد الدولى، ونتيجة لذلك قفز سعر الدولار إلى ٤٩,٥٦ جنيهاً.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

الشكل رقم (١):

يوضح متوسط تطور سعر الدولار أمام الجنيه المصري خلال الـ ٩ سنوات الأخيرة.



Source: Refinitiv Eikon

• آثر تحرير سعر الصرف للجنية المصرى على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادى:

يعد الانتقال إلى نظام سعر صرف مرن حجر الزاوية في جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادى ونجاح السياسات الاقتصادية الكلية^١. ويسمح هذا التحول الاستراتيجى للجنيه المصرى بالتقلب استجابة لظروف السوق، وهو أمر بالغ الأهمية لاستيعاب الصدمات الخارجية وتحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية والسيطرة على التضخم وجذب الاستثمارات الخارجية وتحويلات المصريين المقيمين بالخارج. وظهرت الآثار السريعة لنظام سعر الصرف المرن؛ من خلال:

١ - زيادة تحويلات العاملين بالخارج:

تعد تحويلات العاملين المصريين بالخارج من أهم عناصر جذب العملة الصعبة للدولة، وقد رفع بنك^٢ جولدمان ساكس- أحد البنوك الأمريكية العالمية- توقعاته حول زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج لتصل إلى نحو ٢٨,٥١٣ مليار دولار في ٢٠٢٤ بعد الانخفاض الكبير في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، بعد أن شهدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تراجعاً كبيراً خلال آخر عامين لتسجل أقل مستوى لها بنحو ٣٠% في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ على أساس سنوي، حيث سجلت تلك التحويلات إنخفاضاً خلال الربع الأول من العام المالى الجارى ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ نحو ٤,٥ مليار دولار مقارنةً بنحو ٦,٤ مليار دولار بنفس الربع من العام المالى السابق ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ بسبب انتشار السوق السوداء لتجارة العملة، فعندما كان سعر صرف السوق الموازية للجنية المصرى أمام الدولار يتعدى ٧٠ جنيه

^١ IMF Country Report No. 24/98, in 26 April 2024.

^٢ الموقع الإلكتروني الرسمى لبنك جولدمان ساكس:

<https://www.goldmansachs.com/search/search.gscgi?query=egypt>

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

مصرى لم يتجاوز سعر الصرف بالبنوك المصرية ٣١ جنيه مصرى، خلال تلك الفترة.

الجدول رقم (٨):

يوضح تحويلات المصريين بالخارج خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٣ (بالمليار دولار).

| العام | /٢٠١٥ | /٢٠١٦ | /٢٠١٧ | /٢٠١٨ | /٢٠١٩ | /٢٠٢٠ | /٢٠٢١ | /٢٠٢٢ | /٢٠٢٣ |
|------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| إجمالي التحويلات | ١٧,١ | ٢١,٨ | ٢٦,٤ | ٢٥,٢ | ٢٧,٧٥ | ٣١,٤ | ٣١,٩ | ٢٢,١ | ٢٢,١ |

المصدر: جدول من عمل الباحث لتقارير سنوات مختلفة عن تحويلات المصريين بالخارج بالبنك المركزي المصري.

٢ - جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

شهدت مصر استثمارات أجنبية جديدة بقيمة ٢٠ مليار دولار عقب تحرير سعر الصرف للجنيه المصري، وذلك حسب تقديرات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني^١، والتي استنتجت من ذلك استثمارات "رأس الحكمة"، كما أوضحت فيتش أن هذه التدفقات ساهمت، إلى جانب تحسن التحويلات المالية وعودة تدفقات الأجانب إلى السوق المحلي، في تحسن مستويات السيولة بالعملة الأجنبية لدى البنوك، مع انخفاض عجز صافي الأصول الأجنبية إلى ٢,٨ مليار دولار بنهاية مارس.

وتعكس هذه التطورات الإيجابية تحسن توقعات فيتش لسيولة العملات الأجنبية واستقرار الاقتصاد المصري، مما أدى إلى رفع النظرة المستقبلية لتصنيفات أربعة بنوك مصرية هي: البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة التجاري الدولي، وبنك التجاري الدولي (مصر) إلى إيجابية من مستقرة، مع تثبيت التصنيفات الائتمانية طويلة الأجل عند «B-»، وتوقعت الوكالة جذب استثمارات أجنبية أكثر حجماً، بدعم

¹ Fitch Ratings, Fitch Revises Outlooks on 4 Egyptian Banks to Positive; Affirms IDRs at 'B', Published in 15/5/2024.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وسبعة - إصدار يوليو ٢٠٢٤ - الجزء الثاني

من سعر الصرف المرن، وتحقيق نمو أكبر في الأعمال، وزيادة استقرار الاقتصاد الكلي.

٣ - زيادة إجمالي الإحتياطي النقدي بالبنك المركزي المصري:

قفز احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي المصري^١، بما يقرب من ٥,٨ مليار دولار منذ بداية عام ٢٠٢٤ محققاً زيادة مرتفعة فور تحرير سعر الصرف في ٦ / ٣ / ٢٠٢٤، ليسجل ٤١,٠٥٧ مليار دولار أمريكي في نهاية أبريل ٢٠٢٤ وذلك لأول مرة منذ سنتين، مقابل 40.361 مليار دولار في مارس ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٦٩٦ مليون دولار بنسبة ١,٧%. مدعوماً بتحويلات المصريين من الخارج وتدفق رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية وإنفراد البنوك بتغيير العملة الأجنبية بعد القضاء على السوق الموازية.

^١ اتحاد بنوك مصر، البنك المركزي: ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى ٤١,٠٥٧ مليار دولار بنهاية أبريل ٢٠٢٤، منشور بتاريخ ٧ / ٥ / ٢٠٢٤ على الموقع الإلكتروني الرسمي:

[/ https://febanks.com/1306327](https://febanks.com/1306327)

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

الشكل (٢):

يوضح إحتياطي مصر من العملة الصعبة في أعلى مستوى خلال الأربع سنوات الأخيرة.



وقد توقع بنك جي بي مورجان الأمريكي^١ بالاضافة إلى وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ارتفاع احتياطي مصر من النقد الأجنبي بمقدار ١٦,٢ مليار دولار ليصل إلى ٤٩,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

ثانياً: مشروع تطوير رأس الحكمة:

مشروع تطوير رأس الحكمة^٢ عبارة عن استثمار مباشر بين مصر والإمارات لتطوير وتنمية مدينة 'رأس الحكمة' وقد دخل حيز التنفيذ في مارس ٢٠٢٤، عن طريق الشراكة

^١ Elias Al Helou, Egypt's foreign currency reserves to surge by \$16.2 billion in FY24/25: Report, J.P. Morgan Bank, May 6, 2024.

^٢ مركز معلومات رئاسة مجلس الوزراء، مقالات متعددة حول مشروع رأس الحكمة، منشورة على الموقع <https://idsc.gov.eg> الإلكتروني الرسمي:

مجلة روح القوانين - العدد المائة وسبعة - إصدار يوليو ٢٠٢٤ - الجزء الثاني

بين وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، وشركة أبو ظبي التنموية القابضة بدولة الامارات العربية المتحدة.

يتم تنفيذ المشروع عن طريق تخصيص قطعة أرض للمطور، وتحصل الدولة مقابلها على مُقدم نقدي " ٣٥ مليار دولار خلال شهرين" ، مع الحصول على حصة من أرباح المشروع لتعظيم أصول الدولة "نسبة ٣٥ % من الأرباح السنوية"، وتبلغ مساحة المشروع ١٧٠ مليوناً و ٨٠٠ ألف متر مربع ناحية محافظة مطروح.

يتضمن المشروع إنشاء أحياء سكنية لكل المستويات، وفنادق عالمية على أعلى مستوى، وجميع الخدمات العمرانية، مثل المدارس والجامعات والمستشفيات والمباني الإدارية والخدمية، ومنتجعات سياحية، ومشروعات ترفيهية عملاقة، ومنطقة حرة خدمية خاصة تحتوي على صناعات تكنولوجية وصناعات خفيفة، فضلاً عن إنشاء حي مركزي للمال والأعمال، بالإضافة لإحتواء المدينة على ميناء كبير لليخوت والسفن السياحية الموجودة في البحر المتوسط ، وكذلك مطار دولي جنوب المدينة.

يعتبر المشروع من أهم الإستثمارات الأجنبية في مصر حيث يشير الجانب الإماراتي إلى أن تكلفة الاستثمارات في هذا المشروع لن تقل عن ١٥٠ مليار دولار.

• أهمية مشروع رأس الحكمة على البيئة الاستثمارية وتحفيز نمو الاقتصاد

المصري:

تأتي أهمية هذا المشروع في تحقيق الكثير من المكاسب، على رأسها^١:

١ - جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يعد مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي، المشروع القومي الثالث من سلسلة المشروعات القومية للتنمية والجاذبة للاستثمارات على مستوى الجمهورية التي حددها المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢، والتي تم افتتاحه في عهد

^١ الهيئة العامة للاستعلامات، رأس الحكمة نحو شراكة تنموية مستدامة، منشور على الموقع الإلكتروني الرسمي بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٤.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

الرئيس السيسي، وأخذت الحكومة فيها خطوات جادة في الفترة الأخيرة، وأولها مشروع التنمية بمنطقة قناة السويس، ثم المثلث الذهبي للتعددين في الصحراء الشرقية، وبذلك سيتولد عن المشروعات المزمع تنفيذها بالمخطط نحو ١١ مليون فرصة عمل، حتى سنة الهدف ٢٠٥٢، بالإضافة إلى تعزيز التجارة ودعم القطاع الخاص وبرنامج التوطين الصناعي داخل البلاد.

٢ - تحفيز نمو الاقتصاد المصري:

يهدف مشروع تطوير رأس الحكمة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يقل عن ١٢٪ في السنة، وتوطين ما لا يقل عن ٥ مليون نسمة وتوفير نحو ١,٥ مليون فرصة عمل سنوياً، بالإضافة إلى دمج المنطقة في الاقتصاد القومي والعالمي عن طريق زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من أقل ٥٪ حالياً إلى ٧٪، ومن المتوقع أن تجذب البيئة السياحية للمشروع أكثر من ٨ مليون سائح سنوياً. ويهدف المشروع أيضاً إلى الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للمجتمعات المحلية بحيث لا يقل مؤشر التنمية البشرية عن ٧٧٪ وكذلك تطوير شبكات البنية الأساسية وتعزيز الاستخدام الأمثل لكافة الموارد والمقومات في هذا النطاق، عن طريق استغلال المناطق جنوب الشريط الساحلي بدءاً من العلمين إلى السلوم في استصلاح الأراضي بالاعتماد على مياه الأمطار والمياه الجوفية، إضافة إلى استغلال ظهير الاستصلاح الزراعي في إنشاء تجمعات عمرانية جديدة قائمة على الأنشطة السياحية والسكنية، وأنشطة التصنيع الزراعي والتعددين، فضلاً عن إنشاء عدد من التجمعات البيئية الجديدة لخدمة أنشطة سياحة السفاري، وإمكانية استصلاح ملايين الأفدنة على تحلية مياه البحر ومياه الصرف الزراعي المعالجة، لاستزراع نباتات الوقود الحيوي والأعلاف، بجانب استغلال منخفض القطارة في التنمية المتكاملة، وربط المنطقة مع جميع أنحاء الجمهورية بمجموعة من شبكات الطرق والمحاور.

٣ - دعم التدفقات المالية للسياسات المالية والنقدية:

تأتى أهمية مشروع رأس الحكمة فى دعم السياسة الاقتصادية الكلية بشقيها المالى والنقدى عن طريق :

١ - السياسة النقدية:

أ - تحرير سعر الصرف: ساهمت صفقة رأس الحكمة فى توفير التدفقات الأجنبية اللازمة لخطة البنك المركزى بالتحويل نحو سعر صرف مرن، فبدخول ٢٠ مليار دولار من المُقدم النقدى لعوائد المشروع خزينة الدولة^١ اتخذت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى قرارها الجرى بتحرير سعر الصرف فى ٦/٣/٢٠٢٤ للقاء على السوق الموازية وتوحيد سعر الصرف لجذب الاستثمارات والتدفقات الأجنبية.

٢ - تمكن البنك المركزى من الإيفاء بمستحقات خطابات الاعتماد المستندى للمستوردين حيث بلغ إجمالي قيمة البضائع المستوردة التي تم الإفراج عنها بالموائى أكثر من ٨ مليار دولار منذ أوائل شهر مارس ٢٠٢٤، دون المساس بإجمالى الاحتياطي النقدى بالبنك المركزى المصرى.

وقد قامت السلطات المصرية على تسريع إجراءات الإفراج الجمركى الفورى عن السلع والبضائع بمختلف الموائى، من أجل زيادة حجم المعروض السلعي بالأسواق، بما يساعد فى تحقيق التوازن بالأسعار، مع إعطاء الأولوية للسلع الأساسية والغذائية والأدوية والأعلاف ومستلزمات الإنتاج، لكبح جماح التضخم.

ب - أما فيما يخص السياسة المالية: فقد ساهمت الصفقة فى تخفيف آعباء الموازنة العامة للدولة من استهلاك العملة الصعبة فى:

^١ مركز معلومات رئاسة مجلس الوزراء، مقال بعنوان "كيف ساهمت صفقة رأس الحكمة فى تحرير سعر الصرف" منشور بتاريخ ١٧/٣/٢٠٢٤.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

دعم تسديد جزء من الديون الخارجية: حيث تلتزم مصر بسداد التزامات دولارية وديون قصيرة الأجل بقيمة تبلغ نحو ٣٢,٨ مليار دولار (تعادل ٢٠ % من أجمالي الدين الخارجي) في نهاية عام ٢٠٢٤، منها نحو ٩,٥ مليار دولار من أقساط الديون والفوائد قصيرة الأجل خلال النصف الأول من ٢٠٢٤.

ثالثاً: التوصل لاتفاق بشأن قرض صندوق النقد الدولي:

في اليوم التالي لتحرير سعر الصرف وبتاريخ ٧ مارس ٢٠٢٤ أعلن صندوق النقد الدولي^١ التوصل لاتفاق بشأن تسهيل الصندوق الممدد (EFF) بعد إجراء المراجعتين الأولى والثانية، ووسط بيئة خارجية محفوفة بمزيد من التحديات، طلبت السلطات المصرية زيادة قيمة الاتفاق الأصلي من ٣ مليارات دولار أمريكي إلى حوالي ٨ مليارات دولار أمريكي.

شملت أهم الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة التحول إلى نظام سعر صرف مرن، وتشديد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، وإبطاء الإنفاق على البنية التحتية للحد من التضخم، وتهدف حزمة السياسات الشاملة إلى المحافظة على استدامة القدرة على تحمل الديون، واستعادة استقرار الأسعار، وإعادة إرساء نظام لسعر الصرف يعمل بكفاءة، مع مواصلة الدفع نحو تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة لتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص وتوفير فرص العمل، وسوف تساعد هذه السياسات في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستعادة الثقة، كما ستمكن مصر من مواجهة التحديات التي اقترنت بالصدمات الخارجية في الآونة الأخيرة.

^١ صندوق النقد الدولي، بيان صحفى رقم ٦٩ / ٢٤ على الموقع الإلكتروني الرسمى للصندوق، بعنوان " خبراء الصندوق يتوصلون مع السلطات المصرية إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعتين الأولى والثانية بموجب الاتفاق في إطار تسهيل الصندوق الممدد " ، منشور بتاريخ ٧ / ٣ / ٢٠٢٤.

مع الالتزام التام من قبل السلطات المصرية بالعمل على الفور بشأن كل الجوانب بالغة الأهمية في برنامجها للإصلاح الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي. وترجع أهمية اللجوء للاقتراض من صندوق النقد الدولي، على البيئة الاستثمارية وتحفيز نمو الاقتصاد المصرى، إلى^١:

- ١ - توفير صندوق النقد الدولي التمويل اللازم لمشاكل الاستقرار المالي والاقتصادي وبذلك يمكن تفادي الأزمات المالية الحادة، وقد ظهرت حاجة مصر الماسة للاقتراض من الصندوق أثر تناقص اجمالى الاحتياطي النقدي ونقص السيولة الدولارية مع الاحتياج الشديد للعملة الصعبة فى عمليات الاستيراد والوفاء بعبء الديون الخارجية والسيطرة على كبح جماح التضخم.
- ٢ - تقديم الصندوق المشورة والإرشاد للدول حول كيفية تحسين أدائها الاقتصادي وتعزيز نموها الاقتصادي على المدى الطويل.
- ٣ - يساعد الصندوق في إعادة هيكلة ديون الدول المدينة وتنفيذ برامج إصلاح اقتصادية للحد من التضخم وتحسين الإدارة المالية العامة. وكل هذه المقومات تساعد بدورها فى تحسين البيئة الاستثمارية وتحفيز نمو الاقتصاد المصرى.

رابعاً: تشجيع الاستثمارات فى مجال الطاقة المتجددة:

فى إطار توجهات الدولة نحو النهوض بالاقتصاد لتحقيق التنمية المستدامة ومن اجل التأثير على البيئة الاستثمارية وتحفيز نمو الاقتصاد المصرى اتجهت الدولة لتشجيع مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة، وبات عليها إتخاذ إجراءات وتدابير أكثر تيسيراً لذلك النهج، وهو ما بدأت به مجموعة من القرارات خلال شهر مارس ٢٠٢٤، وشملت هذه القرارات:

^١ أ.د أحمد سامى، صندوق النقد الدولي "مزايا وسلبيات"، مكتبة دار المعارف الحديثة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٢٣ - ١٢٥.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

- 1 - إعفاء رسوم الدمج لكافة المشروعات من الطاقة المتجددة المنشأة بدون حد أقصى للقدرة.
- 2 - تقليص مواعيد البت في طلبات استصدار التصاريح والتراخيص وتجديدها إلى نصف المدة التي كانت مقررة بالقانون مسبقاً.
- ٣ - الموافقة على إجراء تعديلات على القواعد السارية في مجال أنشطة الكهرباء لتوحيد الإجراءات والمعاملات السارية على الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة مع القطاع الخاص وعدم التمييز بينهما إعمالاً لمبدأ الحياد التنافسي.
- 4- اقرار إجراءات عاجلة لحل مشكلة مستثمرى منطقة المطورين الصناعيين بمدينة ٦ أكتوبر .
- 5- الموافقة على إصدار ٣١ تصريح وترخيص للقطاع الخاص للاستثمار في مجال أنشطة الكهرباء (انتاج - توزيع).
- ٦ - اقرار قواعد عمل الشركات الخاصة في مجال انشاء محطات شحن السيارات الكهربائية مع منح إعفاء للشركات من سداد رسوم التصاريح والتراخيص الصادرة من الجهاز لمدة ١٠ سنوات.
- ٧ - تعديل طريقة سداد تأمين الاستهلاك للمشاركين باتاحة تقسيط التأمين لمدة سنة بدون فوائد.
- ٨ - بدء المشورة المجتمعية مع كافة الأطراف المعنية باصدار قواعد عمل مشروعات إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة بنظام Private to Private
- ٩ - الانتهاء من نماذج العقود المطلوبة من المستثمرين لانشاء محطات انتاج طاقة كهربائية من المخلفات Waste to Energy.
- ١٠ - تعديل اشتراطات تصاريح وتراخيص التوزيع والانتاج للطاقة النظيفة والمتجددة بإجراءات أكثر مرونة.
- ١١ - إصدار قواعد إنشاء محطات انتاج طاقة كهربائية بنظام الاستهلاك الذاتي .

مجلة روح القوانين - العدد المائة وسبعة - إصدار يوليو ٢٠٢٤ - الجزء الثاني

١٢ - تقليص فترة اصدار التصاريح والتراخيص اللازمة للمستثمرين باصدار التصريح والترخيص فى جلسة واحدة.

١٣ - اصدار القواعد ونماذج العقود اللازمة للسماح للمستهلكين الراغبين فى تحويل استهلاكهم من الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة التابعة لهيئة انتاج وتتمية استخدام الطاقة الجديدة.

- كانت لهذه القرارات والاجراءات صدى واسع أعقبه جذب العديد من الاستثمارات فى مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، ومنها^١:

١ - توقيع ٢٧ مذكرة تفاهم مع كبرى الشركات والتحالفات العالمية لتنفيذ مشاريع لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

٢ - التخطيط لإنشاء محطة توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الشمسية بقدرة ٢٠ ميغاواط فى مدينة الغردقة، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي «الجاىكا»، فى إطار سعى الدولة لزيادة مشاركة مصادر الطاقة المتجددة لأكثر من ٤٢ % عام ٢٠٣٠.

٣ - مشروع شركتي سكاتك النرويجية وأوراسكوم للإنشاءات لتنفيذ مشروعين لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بغرب سوهاج بقدرة إجمالية ٨ غيغاوات وباستثمارات أجنبية مباشرة تقدر بحوالي ٥ مليار دولار.

^١ بيانات ومعلومات موثقة وردت فى المصادر الآتية:

مركز معلومات رئاسة مجلس الوزراء، مقالات متعددة حول استثمارات مشروعات الطاقة النظيفة

والمتجددة، <https://idsc.gov.eg> منشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي:

هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، أخبار متنوعة لمشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة، منشورة على

الموقع الرسمي <http://www.nrea.gov.eg/Media/New/2533> الإلكتروني للهيئة:

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

٤ - المشروع الذي ينفذه تحالف شركة أوراسكوم للإنشاءات مع شركة كهريبل التابعة لشركة إنجي الفرنسية وشركة يوروس للطاقة القابضة اليابانية، والذي يهدف إلى إنتاج ٣ غيغاوات لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح وباستثمارات أجنبية مباشرة تقدر بحوالي ٤ مليار دولار.

٥ - توقيع شركة مصر للألومنيوم اتفاقاً مع شركة سكاتك النرويجية لإنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة ١ غيغاوات لتوليد الطاقة للمصنع، مع إقامة مشروع لإنتاج مكونات المحطات الكهربائية المنتجة للهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

٦ - مشروع إنشاء محطة لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بقدرة ١٠ جيجاوات غرب سوهاج، باستثمارات أجنبية مباشرة تتخطى ١٠ مليارات دولار، من خلال تحالف يضم: شركة أبوظبي لطاقة المستقبل وشركة حسن علام للمرافق.

٧ - توقيع مذكرة تفاهم مع كبرى الشركات الصينية الرائدة في مجال الطاقة المتجددة باستثمارات تصل إلى ١٠ مليارات دولار، لإنشاء أكبر مجمع للطاقة شمسية لإنتاج كهرباء بقدرة تصل إلى ١٠ جيجاوات، ومن المتوقع أن يتم تقسيم هذه القدرات على مجمعين للطاقة الشمسية كل منهما مماثل لمجمع بنبان الشمسى.

٨ - بدأت شركة أكوا باور السعودية التي تعتبر من أكبر الشركات العالمية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة في إجراءات إنشاء محطات شمسية ورياح بقدرة ٨ آلاف ميغاوات بواقع ٤ آلاف ميغاوات للشمس ومثلهم للرياح لإنتاج الهيدروجين الأخضر باستثمارات تتجاوز الـ ٨ مليارات دولار، وباستثمارات تصل إلى مليار و ٣٠٠ مليون دولار.

٩ - تنفذ دولة الإمارات ممثلة في شركة النويس للطاقة المتجددة، أكبر مشروعين لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح بمدينة رأس غارب المطلة على البحر الأحمر باستثمارات تزيد عن ٨٠٠ مليون دولار وطاقة إنتاجية تبلغ ٥٠٠ ميغاوات، ومشروع آخر لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بمدينة كوم امبو باستثمارات تبلغ ٥٠٠ مليون دولار وطاقة إنتاجية تقدر بنحو ٥٠٠ ميغاوات.

ويبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتوقعة في مجال الهيدروجين الأخضر أكثر من ٨٥ مليار دولار، ومن المستهدف أن تنتج مصر سنوياً كميات من الهيدروجين الأخضر تصل إلى مليون ٥٠٠ ألف طن سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال الاعتماد على ١٩ ألف ميغا وات من الطاقة المولدة من مشروعات الطاقة الشمسية والرياح، ومن المخطط أن يتم إنتاج ٥ ملايين ٨٠٠ ألف طن سنوياً بحلول ٢٠٤٠ بالاعتماد على ما يقرب من ٧٢ ألف ميغا وات من الطاقات المتجددة وسيكون متاح للتصدير ٣ ملايين ٨٠٠ ألف طن وهو ما يمثل ٥% من سوق إنتاج الهيدروجين الأخضر عالمياً لتصبح مصر بذلك الأعلى إنتاجاً للهيدروجين الأخضر بالعالم.

وبذلك تعتبر الطاقة النظيفة والمتجددة من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز نمو الاقتصاد المصري، لما تتمتع به من مقومات وموارد طبيعية مثل طاقة الشمس والرياح، ولكن ما ساهم في تشجيع جذب هذه الاستثمارات هو قرارات وإجراءات الحكومة المصرية في مارس ٢٠٢٤ والتي سبق التطرق إليها، مما يعد انعكاساً قوياً للقضاء على البيروقراطية وتسهيل الإجراءات ووضع الحوافز والمزايا أمام المستثمرين في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة، وكل هذا يصب بدوره في رؤيا الدولة الصحيحة لتحقيق التنمية المستدامة.

النتائج

- ١ - تمتلك مصر العديد من المقومات السياسية، والاقتصادية الجاذبة للاستثمارات مثل: الموقع اللوجيستي والموارد والثروات الطبيعية والبنى التحتية وتكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات.
- ٢ - مرت مصر بحالة من المعوقات الاقتصادية خلال الفترة من (٢٠١١ - ٢٠٢٢م) إنخفضت معها تدفقات الاستثمارات الأجنبية؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسى إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م وحتى عام ٢٠١٣ م، وكذلك تكرر الوضع بتأثير ضعف الاقتصاديات الدولية الناشء عن جائحة كورونا خلال الفترة من (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ م)، وصاحب تلك الفترة اضطرابات فى سعر الصرف أدى لظهور السوق الموازية مما أثر على حجم تدفق الاستثمارات إليها.
- ٣ - بمراجعة تقييم المؤشرات الكمية والنوعية لأداء البيئة الاستثمارية فى مصر، تبين ضعف مرتبتها عالمياً، نتيجة وجود معوقات وقصور فى المقومات التشريعية والاجرائية للبيئة الاستثمارية، مما يقلل من حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها وتحقيق النمو الاقتصادى بها.
- ٤ - نجحت مصر عن طريق القرارات التى اتخذتها فى شهر مارس ٢٠٢٤ وتمثلت فى: " تحرير سعر الصرف - مشروع تطوير رأس الحكمة - التوصل لاتفاق نهائى مع صندوق النقد الدولى للقرض الممدد - تشجيع الاستثمارات فى الطاقة المتجددة" من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها والمقدرة بمليارات الدولارات، مصحوبة بتوحيد سعر الصرف وثقة مؤسسات التمويل الدولية فى الاقتصاد المصرى بنظرة إيجابية مستقرة، مع التوجه نحو إقتصاديات التنمية المستدامة المتمثلة فى مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة.

التوصيات

١ - يجب على الدولة معالجة قصور مقومات البيئة التشريعية والإجرائية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية بالإستعانة بتجارب الدول المشابهه، ويتم ذلك عن طريق المجلس الأعلى للاستثمار، من خلال مكتب فنى يختص بـ:

أ - مراقبة تقييم المؤشرات الدولية لأداء البيئة الاستثمارية فى مصر، ورفع التقارير الفنية عن المعوقات وأوجه الخلل والقصور الذى أدى إلى إنخفاض مرتبة مصر بهذه المؤشرات.

ب - مراجعة كافة سياسات وتشريعات وإجراءات الدول المشابهه، ومحاولة الاستعانة بها لجذب المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادى.

ج - إقتراح تعديل السياسات والتشريعات والاجراءات التى تساعد على جذب الاستثمارات والخاصة بـ: الملكية ومحاربة البيروقراطية وجلب التكنولوجيا والخبرة الفنية وتسهيل: إنتقال رؤوس الأموال وإستخراج التراخيص والتصاريح، مع التحول الرقى للتعامل مع المستثمرين لتوفير الوقت والجهد، كذلك تقديم المزيد من المنح والمزايا والتسهيلات الضريبية والجمركية وتوصيلات المرافق العامة لآراضى المشروعات الإستثمارية، ويضاف إلى ذلك إتباع الدولة لسياسة السوق المفتوح أمام القطاع الخاص وكافة المستثمرين بتحجيم دورها بالتدخل فى الأنشطة الاقتصادية.

د - تقييم و قياس المؤشرات الكمية والنوعية لأداء البيئة الاستثمارية فى مصر داخليا كل ثلاثة أشهر، ورفع التقارير الفنية والتوصيات اللازمة للمسئولين لاتخاذ ما يلزم نحو العمل على إزالة المعوقات ومعالجة القصور فى آليات جذب الاستثمارات الأجنبية للدولة المصرية.

هـ - إتاحة الخريطة الاستثمارية لكافة قطاعات الاستثمار وأماكن الثروات والموارد الطبيعية داخل الدولة، على كافة الكيانات والمؤسسات الدولية الراغبة فى الاستثمار

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

بمصر، مع التسويق الدولي لهذه القطاعات والمواقع بكافة الوسائل والنشرات الدعائية والإعلامية.

٢ - إستمرار النهج الصحيح للحكومة المصرية فيما يخص إصدارات قرارات جديدة تشابه قرارات شهر مارس ٢٠٢٤، والتي تضمنت:

أ - تحرير سعر الصرف للقضاء على السوق الموازية والحد من التضخم.

ب - شراكة الدولة في المشروعات الاستثمارية العملاقة التي تحفز النمو الاقتصادي وتجذب المزيد من الاستثمارات في القطاعات العقارية والسياحية والبيئية مثل مشروع تطوير رأس الحكمة.

ج - تكثيف الجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة باعتبارها ركيزة لتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع

أ - مراجع باللغة العربية:

- ١- أ.د. أحمد سامى، صندوق النقد الدولى "مزايا وسلبيات"، مكتبة دار المعارف الحديثة، القاهرة، ٢٠١٢.
- ٢- د. أحمد سمير، شفافية قياس مدركات الفساد وأثرها على تحفيز الأعمال "دراسة على الدولة المصرية خلال السنوات ٢٠١٠ - ٢٠٢٠"، دار الأرقم للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٢١.
- ٣- البنك الدولى، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، بعنوان مواصلة وتيرة الإصلاحات، ٢٠٢٠.
- ٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد ٣، الكويت، ٢٠٠٦.
- ٥- أ.د/ حاتم عبد الجليل، د. مرفت محمد عبد الوهاب، مروة سامى، سعر الصرف وعلاقته بالاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر "نموذج قياسى خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٢٢"، المجلة العلمية للبحوث التجارية لجامعة المنوفية، المجلد ٥٢، العدد الأول، يناير ٢٠٢٤
- ٦- د. خالد حسنين عبد الحميد، قياس أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى، دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٥)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٧، العدد ١، ٢٠١٧.
- ٧- (OECD)، دراسة بحثية بعنوان (رؤى المشروع - استعراض مناخ الأعمال فى مصر - سياسات الاستثمار والمشاركة بين القطاعين العام والخاص)، ٢٠١٤.

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

- ٨- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي " المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٩- أ.د/ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، المنصورة، ٢٠٠٢.
- ١٠- د. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر، عمان - الأردن، ٢٠١٦.
- ١١- د. شوقي أبو ضيف، مؤشرات تحفيز البيئة الاستثمارية "دراسة مقارنة على دول شما أفريقيا"، مكتبة كنوز، القاهرة، ٢٠٢١.
- ١٢- د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار، منشورات دار الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣.
- ١٣- أ.د/ عبد الهادي مقبل، المالية العامة والتشريع الضريبي، مقرر التدريس لطلبة كلية الحقوق الفرقة الثالثة، جامعة طنطا، ٢٠١٠.
- ١٤- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول العربية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في إقتصاديات التنمية، جامعة تلمسان - الجزائر، ٢٠١١.
- ١٥- د. على عبدالرؤوف عبدالعاطي، أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحث منشور بمجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٢١، العدد ٤، أكتوبر ٢٠٢٠.
- ١٦- د. على قاسم، عناصر جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة مقارنة بين دول أفريقيا ودول منظمة آسيان، المكتبة المصرية الفرنسية، القاهرة، ٢٠٢١.
- ١٧- د. فوزي الأشقر، قراءة في ملفات التنافسية العالمية، مكتبة الاتحاد، الكويت، ٢٠٢٣.
- ١٨- د. كامل عرفان، تيسيرات جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، مكتبة دار المعارف المصرية، ٢٠٢٢.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وسبعة - إصدار يوليو ٢٠٢٤ - الجزء الثانى

١٩- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ، ٢٠١١.

٢٠- محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (١٩٩٧ - ٢٠١٢)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة، السنة ١٣ - المجلد الأول - العدد ٣٧ ، ٢٠١٦.

٢١- د/ ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والبحوث الاقتصادية، العدد ١٤، المجلد ب، ٢٠٠٩.

٢٢- د. نرفانا سعد، دور تكنولوجيا المعلومات فى تدفق الاستثمارات الأجنبية، دراسة بحثية بالمجلة العلمية لكلية الحاسبات والمعلومات - جامعة المنصورة، العدد ٣١، ٢٠١٩.

- نوار العلى، دور السياسة النقدية بالتحكم فى سعر الصرف، جامعة يوسف بن خدة، 23 الجزائر، ٢٠٢٠

٢٤- الموقع الإلكتروني الرسمى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

<https://www.oecd.org>

٢٥ - الموقع الإلكتروني الرسمى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(الأونكتاد):

<https://unctad.org>

٢٦- اتحاد بنوك مصر، البنك المركزي: ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى ٤١,٠٥٧ مليار دولار بنهاية أبريل ٢٠٢٤، منشور بتاريخ ٧ / ٥ / ٢٠٢٤ على الموقع الإلكتروني الرسمى:

١٣ - أثر قرارات مارس ٢٠٢٤ على البيئة الاستثمارية في مصر

<https://febanks.com/1306327>

٢٧- بيانات موثقة من الموقع الإلكتروني الرسمي لمعهد Legatum :

<https://li.com>

٢٨- بيانات ومعلومات موثقة لـ: البنك المركزي المصري - الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والاحصاء - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - البنك الدولي - الأونكتاد- مؤسسة Heritage Foundation - بنك جولدمان ساكس - مركز معلومات رئاسة مجلس الوزراء - الهيئة العامة للاستعلامات - صندوق النقد الدولي "تقارير مختلفة" - هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.

ب - مراجع باللغة الإنجليزية:

- ١ - Adam Rickson, "Flexible Exchange Rate," a comparative study between the Arab Gulf countries and North African countries, Bill Ritz Library, London, 2023.
- 2 - Elias Al Helou, Egypt's foreign currency reserves to surge by \$16.2 billion in FY24/25: Report, J.P. Morgan Bank, May 6, 2024.
- IMF Country Report No. 24/98, in 26 April 2024.-
- 3 - Fitch Ratings, Fitch Revises Outlooks on 4 Egyptian Banks to Positive; Affirms IDRs at '-B', Published in 15/5/2024.
- 4 - Howard Flight, Bonita - Lee Swan, all you need to know about Exchange rate, Sidgwick & Jackson, London, 1994.
- 5 - Jack Robinson, Indicators for Assessing the Investment Environment, National Library, London, 2022.
- 6 - Ligita Gaspareniene, The Analysis of Investment Environment and Foreign Direct Investment Prognostication, journal of economics and management, Mykolas Romer's University, Doi: 10.1515/eb-2015-0002, Issue 27, 2015.

- 7 - Mark Arthur, Modern Methods for Measuring Business Performance Indicators and Stimulating Investment, White House Library, Washington, 2024.
- Patrick Conner, Econometrics of Global Competitiveness, Wells Library, São Paulo, Brazil, 2022.
- 8 - William Jenner, Ease of Doing Business Index, Colden Library, London, 2020.
- 9 - World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2019.

ج - مراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Adelina Aramis, Fondamentaux de l'investissement dans les pays d'Afrique centrale, « Une étude comparative », Bibliothèque de Saint-Delay, Québec - Canada, 2022.
- 2 - Alice Jovagh, La liberté économique et ses relations avec la liberté politique dans l'avancement des nations, Bibliothèque Einstein, Lyon - France, 2023,
- 3 - Avner Bencher, La nature des marches qui attirent les investissements étrangers, Centre culturel irlandais, Paris, deuxième édition, 2023.
- 4 - Charles Pasteur, Indicateurs de garantie des investissements dans les pays en développement, Bibliothèque De Gaulle-Barre, Paris, 2021.
- 5 - Collins Fusco, Analysis and Evaluation of Corruption Perceptions Indicators for Arab Countries, Library of Human Sciences, second edition, Berlin - Germany, 2023.
- 6 - Jean Baudrillard, Le rôle de l'environnement d'investissement dans le développement des secteurs industriels, Bibliothèque Schrader, Paris, première édition, 2005.
- 7 -Villette Charles, Ouverture économique des pays attirant les investissements, Bibliothèque Gerenga, Lyon - France, 2022.